دور في بانوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك في المرحلة الحالية من ناحية أخرى، سارعت الادارة الاميركية الى العمل في اتجاهين.

الاتجاه الأول يحاول التركيز على ان الهدف الأول والاخير للتحركات الاميركية هو تحقيق امكانية قيام مفاوضات عربية ـ اسرائيلية مباشرة. وبهذا الخصوص تقول الادارة الاميركية ان تقييم اهمية وفائدة الاجتماع مع الوفد المشترك تتم من خلال تقييم علاقته بالمفاوضات المباشرة وقدرته على التعجيل بها والتمهيد لها؛ اما الاتجاه الثاني فيحاول التركيز على قضية تلبية رغبات الملك حسين في شراء اسلحة امريكية حديثة وربط تلك القضية بالمفاوضات العربية ـ الاسرائيلية من جهة، وبالخلافات الاردنية ـ السورية القائمة حالياً من جهة أخرى.

وبسبب معارضة اللوبي الصهيوني الشديدة لبيع السلاح للاردن وتمكن القوى الموالية لاسرائيل من اقناع حوالي ثلاثة ارباع رجال الكونغرس برفض صفقة السلاح التي اقترحها الرئيس رونالد ريغان، اتجهت الادارة الاميركية الى البحث عن المبررات الكافية لاقناع الكونغرس بتغيير موقفه المعارض لتلك الصفقة. ومن المبررات التي استخدمها مسؤلو الادارة الاميركية، وفي مقدمتهم شولتس وجورج، وذلك اثناء مناقشاتهم مع رجال الكونغرس ولجانه المختلفة، الامور التالية:

١ ـ ان بيع السلاح للاردن يثبت التزام امريكا بالوقوف الى جانب اصدقائها في منطقة الشرق الاوسط، وان الصفقة المقترحة تحاول الوفاء بوعد كان الرئيس ريغان قد قطعه على نفسه للملك حسين.

٢ ـ ان الاردن يواجه خطراً حقيقياً من سوريا التي تعارض المباحثات المقترحة وتهدد بتعطيلها حتى لو استلزم الامر استخدام القوة العسكرية.

٣ ـ ان بيع السلاح للاردن من شأنه تقوية احساس الملك حسين وحكومته بالأمن، وبالتالي تشجيعهم على التقدم نحو السلام وتحمل المخاطر التي ستترافق التفاوض المباشر مع اسرائيل.

وبغض النظر عن تلك المبررات، فان غالبية الكونغرس ماتزال تعارض بيع السلاح للاردن كما ما تزال تطالب الحكومة الاردنية بالاعلان عن التزامها المسبق بالاعتراف باسرائيل ودخول مفاوضات مباشرة معها مع تحديد موعد قريب لبدء تلك المفاوضات. وعلى الرغم من ان الملك حسين اعلن عن التزامه بالتفاوض، وفي المستقبل القريب، ضمن اطار دولي مناسب، فان معارضة غالبية اعضاء الكونغرس ما تزال قائمة.

وعلى العموم، تحول الخلافات بين وجهتي النظر العربية من ناحية، والاميركية ـ الاسرائيلية من ناحية اخرى، دون التقدم خطوة جديدة على طريق السلام. اذ بينما يصر الجانب العربي على التمسك بفكرة الاطار الدولي للمفاوضات وعلى مشاركة الاتحاد السوفياتي وقيام المبعوث الاميركي بالاجتماع بوفد اردني ـ فلسطيني مشترك، يصر الجانبان، الاسرائيلي والاميركي، على معارضة الاطار الدولي للسلام وعلى رفض مشاركة كل من منظمة التحرير الفلسطينية والاتحاد السوفياتي. ولذلك قال شامير، وزير خارجية اسرائيل، في مقابلة تلفزيونية اثناء وجوده في نيويورك لحضور اجتماعات الجمعية العمومية خلال شهر ايلول (سبتمبر) الماضي، ان المشاركة بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية جعلت من الصعب على الحكومة الاردنية القبول بمبدأ المفاوضات المباشرة، وان اسرائيل على استعداد تام للتفاوض مع الاردن دون منظمة التحرير ودون شروط مسبقة. وبينما رفض شامير فكرة المؤتمر الدولي قال انه يتوجب على الاتحاد ان يحصر دورها، في المرحلة الحالية، في محاولة اقناع الاردن بالتفاوض مع اسرائيل، وجهاً لوجه ودون شروط.

ان المراقب للتحركات السياسية المتعلقة بما يسمى بعملية السلام في الشرق الاوسط لا يسعه الا ان يلاحظ مدى التخوف الذي تبديه اسرائيل من السلام ومدى التردد الذي تظهره الادارة الاميركية تجاه قضية المشاركة في المباحثات السلمية المقترحة. وبسبب الضغوط الاردنية والمصرية على الادارة الاميركية والتي وصلت الى حد اتهام الرئيس حسني مبارك، في اثناء زيارته الاخيرة لواشنطن، بان موقف الحكومة الاميركية يعود الى خضوعها لسيطرة اللوبي الصهيوني، اتجهت الحكومتان الاميركية والاسرائيلية الى